

جددت تهديدها له إذا تعرضت مصالحها للخطر

إيران: إغلاق «هرمز» بيد خامنئي



جارات حربية إيرانية في مضيق هرمز. وفي الإطار آية الله علي خامنئي

طهران - «كونا»: أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز أبادي أمس أن القرار النهائي لغلق مضيق هرمز بيد قائد الثورة الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي.

وقال فيروز أبادي على هامش اجتماع لقادة الحرس الثوري في مدينة مشهد الإيرانية أن «القوات المسلحة لا تملك قرار غلق مضيق هرمز وإنما القرار النهائي يتخذه القائد العام للقوات المسلحة آية الله علي خامنئي».

وأضاف «لا تنوي في الوقت الراهن إغلاق هذا المضيق ولكننا وضعنا الخطط اللازمة لذلك وأرسلناها إلى المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وأن القائد العام للقوات المسلحة هو من يتخذ القرار النهائي بهذا الشأن».

ووصف اللواء فيروز أبادي مشروع إغلاق مضيق هرمز بـ «المشروع الذكي والعقائلي» الذي يحقق مصالح إيران.

وكان فيروز أبادي قد أعلن في السابع من الشهر الجاري أن بلاده لديها خطة جاهزة لإغلاق مضيق هرمز إذا ما تعرضت مصالحها للخطر.

من جهة قال قائد بحري إيراني أسس الأول أن طهران يمكنها أن تمنع مرور «قطرة واحدة من النفط» في مضيق هرمز إذا تعرض أمنها للخطر.

في المياه الدولية، وأضاف طيفا لما أوردته وكالة أنباء فارس الإيرانية «إذا لم يلتزموا بالقوانين الدولية ولم يستمعوا لتحذيرات الحرس الثوري الإسلامي فسيتكون لذلك انداء قارس الإيرانية» إذا لم يلتزموا بالقوانين الدولية ولم يستمعوا لتحذيرات الحرس الثوري الإسلامي لديها القدرة منذ الحرب العراقية الإيرانية على السيطرة بشكل كامل على مضيق هرمز وعلى عدم

فدوي: قادرون على أن نمنع مرور «قطرة واحدة من النفط» عبر المضيق

السماح بمرور ولو قطرة واحدة من النفط فيه».

بالحرس الثوري الإسلامي لديها القدرة منذ الحرب العراقية الإيرانية على السيطرة بشكل كامل على مضيق هرمز وعلى عدم

تختتم أعمالها اليوم في أديس أبابا

قمة «الأفريقي» بين مطرقة صراعات القارة .. وسندان «المفوضية»



قادة الأفريقي لدى افتتاح قمتهم الحالية في أديس أبابا

أبابا على هامش قمة الاتحاد الأفريقي. وعكفوا خصوصا على اقتراح وزراء خارجيتهم «العمل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتشكيل شوري لقوة دولية لمحاربة للقضاء على حركة ام23 وعزل القوى السليمة في منطقة البحيرات العظمى».

ولم تنفّر توضيحات في هذه المرحلة عن اللين بين هذه القوة والجنود الـ17 ألفا والألاني مني لبعثة الأمم المتحدة المنتشرين هناك منذ نهاية 1999 خصوصا في شرق البلاد.

ويشارك الرئيسان الكونغولي جوزف كابيلا والرواندي بول كاغامي في قمة الاتحاد الأفريقي ولا يستبعد أن يلتقيا قبل نهايتها لحداثة نسوية الأزمة.

وقبل ذلك شارك بعض القادة الأفارقة السبت في اجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي لبحث أهم الأزمات القائمة في القارة.

والتي الاجتماع بحث السلطات المالية على الإسراع في العملية الانتقالية وتشكيل جبهة موحدة أمام حركات التمرد الإسلامية المسلحة التي تسيطر شمال مالي.

وشهد المشاركون في الاجتماع على أن «الوحدة الوطنية وسيادة مالي لا يمكن أن تكون قابلة لأي نقاش أو تفاوض» مؤكدا على «عزم أفريقيا عدم ادخار أي جهد من أجل صيانة هذه الوحدة».

السلام المبرم مع كينشاسا في 23 مارس 2009، ومن حينها احتكوا عدة بلدات في شرق البلاد.

واتهم تقرير من الأمم المتحدة رواشا المجاورة بدعم المتمردين لكن كينغالي نفت بشدة.

وبحث قادة الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى، وهي منطقة أفريقية، تلك الأزمة اسم في أديس

قوة القلبية لوضع حد نهائي لتصرفات المجموعات المسلحة، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والتي اقتراح على تلقي الأصوات بالرغم من بقاءه المرشح الوحيد في السباق في الدورة الرابعة التي واجه فيها منافسته الجنوب الأفريقية نكوسازانا دلاميني-زوما.

وتواجه المرشحين من جديد اسم غداة اجتماع مجلس السلم والأمن الذي انعك السبت على بحث الأزمات الراهنة في أفريقيا خصوصا في مالي وبين السودانين

وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكد كامبيرون أن الرأي العام لا يمانع اتخاذ الحكومة قرارات صعبة خصوصا في ظل الظروف الراهنة التي تخيم عليها الأزمة الاقتصادية في العالم وأزمة الديون الأوروبية.

غير أنه أوضح في المقابل أن الشارع البريطاني لن يقبل ولن يتفهم عراك الطبقة السياسية مع بعضها في وقت كان يجدر بالساسة وقادة الأحزاب التركيز على المشاكل والملفات الوطنية الكبرى.

وتعهد كامبيرون لمناضلي ونواب حزبه بأن الانتخابات العامة المقررة عام 2014 ستسمح للمواطنين بالعودة إلى ترويج أفكارهم وسياساتهم التي تختلف في عدة محاور عن سياسة شريكهم في السلطة.

وأضاف أنه يختلف مع نائبه نيك كليغ في الكثير من النقاط خصوصا تلك المتعلقة بعلاقة بريطانيا بمؤسسات الاتحاد الأوروبي

هافانا - «أ. ف. ب.» خرجت الحكومة الكوبية أمس الأول عن صمتها وأقرت، بعد 11 يوما من الصمت، بتسجيل 158 حالة إصابة بالكوليرا، في أول تفش لهذا المرض في الجزيرة منذ 130 عاما.

ولكن وزير الصحة رفض استخدام كلمة «وباء» لوصف الحالات المتفشية، مؤكدا في بيان بأن المصابين المقعدين جميعا في مدينة مائزأنيلو على بعد 750 كلم جنوب شرق هافانا هم «مرضى معزولون» وسوف «تدرس حالاتهم ويعالجون سريعا».

وأضاف البيان أن «المرض ليس يصعد الانتشار».

وتعود المعلومة الرسمية الوحيدة التي صدرت عن السلطات الكوبية بشأن هذا الوباء إلى 3 يوليو حين أعلنت وزارة الصحة تسجيل 53 حالة إصابة بالكوليرا في مدينة مائزأنيلو، مشيرة إلى أن ثلاثة من المصابين كانوا مسنين وتوفوا.

ومقابل صمت السلطات عن الموضوع نشر العديد من المواقع الإلكترونية المعارضة للنظام الشيوعي، والتي تتخذ من ميامي في الولايات المتحدة مقرا لها، معلومات كثيرة تؤكد أن هذا المرض ينتشر حاليا في كوبا.



ديفيد كامبيرون

بعد بروز خلافات كبيرة بين الحزبين

بريطانيا: كامبيرون يدعو للتمسك بالائتلاف الحكومي

لافتا إلى أنه يرغب في تقليص صلاحيات الاتحاد الأوروبي ودفعه الكثير في الشأن الداخلي حتى في القضايا الصغيرة التي تعني السلطات المحلية.

وكانت الحكومة قد تلقت خسارة مدوية الأسبوع الماضي عندما رفض 91 من النواب المحافظين التقييد بتعاليم كامبيرون بدعم مشروع شريكهم في الحكم لأصلاح مجلس اللوردات الأمر الذي أثار حفيظة نيك كليغ وأوقع رئيس الوزراء في حرج سياسي كبير.

ويجب نتائج انتخابات مايو 2010 اضطر المحافظون إلى التحالف مع الديمقراطيين الأحرار بهدف تشكيل حكومة أغلبية تكون قادرة على تمرير القوانين داخل البرلمان دون تأخير من نواب حزب العمال الذي فقد كثيرا من المقاعد النيابية التي توزعت على أحزاب أخرى دون أن يتمكن حزب المحافظين من حجز أغليبيتها.

من أجل مصلحة البلاد. وأكد كامبيرون أن الرأي العام لا يمانع اتخاذ الحكومة قرارات صعبة خصوصا في ظل الظروف الراهنة التي تخيم عليها الأزمة الاقتصادية في العالم وأزمة الديون الأوروبية.

غير أنه أوضح في المقابل أن الشارع البريطاني لن يقبل ولن يتفهم عراك الطبقة السياسية مع بعضها في وقت كان يجدر بالساسة وقادة الأحزاب التركيز على المشاكل والملفات الوطنية الكبرى.

وتعهد كامبيرون لمناضلي ونواب حزبه بأن الانتخابات العامة المقررة عام 2014 ستسمح للمواطنين بالعودة إلى ترويج أفكارهم وسياساتهم التي تختلف في عدة محاور عن سياسة شريكهم في السلطة.

وأضاف أنه يختلف مع نائبه نيك كليغ في الكثير من النقاط خصوصا تلك المتعلقة بعلاقة بريطانيا بمؤسسات الاتحاد الأوروبي